S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/20058
25 July 1988
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٨٨ وموجهة
إلى الأمين العام من الممثل الدائم بالنيابة
لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي ، أتشرف بأن أحيل طيه نص رسالة موجّهة من الدكتور علي أكبر ولاياتي ، وزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية ، بشأن أعمال العدوان العراقية التي استعملت فيها الأسلحة الكيميائية ، والتي وقعت إثر قبول جمهورية إيران الإسلامية للقرار ٥٩٨ .

وأكون ممتنا للغاية لو تفضلتم بالعمل على تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) محمد جعفر محلّتي
السفير
الممثل الدائم بالنيابة

٥٩٩٣ 88-18839

مرفق

رسالة مؤرخة في ٢٣ تموز/يوليه ١٩٨٨ وموجهة الى الأمين العام من وزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية

إنكم مدركون جيدا أن النظام العراقي المعتدي ، الذي يدّعي خداعا إنه ينشد السلم وإنه قَبِلَ القرار ٥٩٨ ، قد استأنف ، إثر قبول جمهورية إيران الإسلامية لهذا القرار مباشرة ، أعماله العدوانية التوسعية ، مستخدما الأسلحة الكيميائية على نطاق واسع . كما قامت القوات العراقية ، في غير اكتراث للنداءين الموجّهين مؤخرا من سعادتكم ومن رئيس مجلس الأمن ، واستخفافا بالرأي العام الدولي ، بغزو جمهورية إيران الإسلامية في محاولة لاحتلال أراضي جمهورية إيران الإسلامية ، بما في ذلك مُدُن خسروي وغار شيرين وساريبول الذهب .

وقد تأكدت جميع هذه الأعمال العدوانية الجديدة في بيانات عسكرية ، وأيضا في مقابلات جرت مع المسؤولين العراقيين ، الذين برروا أعمالهم بأنها وسيلة للقبض على المزيد من أسرى الحرب الإيرانيين لتعزيز ما يسمونه بموقفهم في المساومة لإعادة مزيد من أسرى الحرب العراقيين من إيران إلى وطنهم .

وإنه من الواضح تماما أن النظام العراقي ، إذ يلجأ إلى هذه المناورات المضللة غير المنطقية ، إنما يحاول في الواقع عرقلة تنفيذ القرار ٥٩٨ حتى يتمكّن من مواصلة أعماله العدوانية المتمثلة في احتلال أراضي جمهورية إيران الإسلامية .

ونظرا لأن جمهورية إيران الإسلامية ، بقبولها القرار ٥٩٨ وبعرضها التعاون بصورة شاملة مع سعادتكم ، لم تترك مجالا على الإطلاق لمزيد من الأعذار العراقية الواهية ، فإنني ، باسم حكومتي ، أدعو سعادتكم ومجلس الأمن الى إصدار حكمكم في هذه الظروف .

أليس واقعا انه جرى التشديد ، في الفقرة الأولى من القرار ، على مراعاة وقف إطلاق النار وإنهاء جميع العمليات العسكرية بوصفهما الخطوتين الأوليين نحو تسوية النزاع ؟ ومع ذلك ، لم يحترم النظام العراقي وقف إطلاق النار ، وليس هذا فحسب ، بل إنه انتهك بشكل فاضح هذه الفقرة بصفة خاصة بشنّ أعمال جديدة من العدوان واحتلال الأراضي .

وأليس واقعا انه ، طبقا لأحكام الفقرة ٣ من القرار ، يتعين إطلاق سراح جميع أسرى الحرب في كلا البلدين إثر وقف الأعمال الحربية ؟ ومع ذلك ، فسّر النظام العراقي ما قام به مؤخرا من أعمال العدوان واحتلال الأراضي بأنها ضمان مزعوم لتأمين عودة أسرى الحرب العراقيين من إيران الى وطنهم .

وألم يصرّ هؤلاء المسؤولون العراقيون أنفسهم ، بما فيهم وزير الخارجية العراقي ، مرارا وتكرارا على التنفيذ المنتظم والمتتابع والفوري لفقرات هذا القرار ؛ وهو إصرار وارد في رسالة موجّهة الى سعادتكم في ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ (S/19448) .

وأخيرا ، أليس واقعا أن قبول إيران للقرار ٥٩٨ ككل ، ينطوي في الحقيقة أيضا على قبول الفقرات التي يتضمنها منطوقه ؟ وإذا كان الأمر كذلك ، فإن التجاهل المشين من قبل العراق للقرار برمّته وانتهاكاته الواضحة لفقرات منطوقه تكشف بجلاء عن سياسات إثارة الحرب والتوسع التي ينتهجها ذلك النظام .

ونظرا لهذه الحقائق مجتمعة ، فإننا نجد أنفسنا مباشرة في مواجهة سؤال خطير . إذ ما هي الضمانات الممكنة الموجودة التي تكفل أن يحترم بلد يتحدّى جميع القرارات التي اتخذتها الهيئات الدولية ويتجاهل الالتزامات التي يقتضيها قبول القرار ٥٩٨ ، وبالتالي ينتهك دون مبالاة جميع المبادئ الدولية فضلا عن قرار قَبِلَه هو نفسه ، التزامه بمتطلبات المراحل التالية من أجل تدعيم السلم ؟

والآن ، وفي مواجهة هذا العدوان الجديد واحتلال أراضي جمهورية إيران الإسلامية ، الأمر الذي يشكّل انتهاكا مباشرا لجميع المعايير والأنظمة الدولية ، وبصفة خاصة الواردة منها في القرار ٥٩٨ ، ينتظر الشعب الإيراني جواب مجلس الأمن .

إننا ننتظر من سعادتكم ، بوصفكم الأمين العام للأمم المتحدة ، ومن مجلس الأمن ، بوصفه الهيئة المسؤولة عن منع وقوع العدوان وعن صون السلم والأمن الدوليين ، أن تتخذوا ، بصفة عاجلة وفي الوقت المناسب ، تدابير وقائية إزاء استمرار هذا الاحتلال المتجدد للأراضي الإيرانية من قبل القوات العراقية . إن هذه

الأعمال العدوانية التوسعية وعدم وجود ردّ فعل دولي فوري من شأنه أن يعرّض للخطر ، بلا ريب ، عملية السلم التي بدأت في إطار القرار ٥٩٨ . وفي ظل هذه الظروف ، سيكون النظام العراقي هو المسؤول عن كل ما يترتب على ذلك من نتائج .

علي أكبر ولاياتي
وزير خارجية
جمهورية إيران الإسلامية

- - - - -